

جمع الجمع بين القياس والدلالة

الأستاذ الدكتور

عبد علي حسن ناعور

الباحث

حيدر محمد علي حسين

جامعة الكوفة - كلية الآداب

ملخص البحث:

يقدم هذا البحث دراسة دلالية لطائفة من الكلمات التي عدّها اللغويون مما أسموه (جمع الجمع)، ويحاول أن يثبت أنها جموع لا تختلف عن الجموع الاعتيادية في شيء من دلالتها، وكل ما في الأمر أنها صيغت بقوالب أكبر من القوالب التي يوجبها القياس، أو أنها لحقتها علامة جمع السلامة بسبب الضرورة الشعرية، أو بسبب التناسب في النثر، وكان جعله في فقرتين قائماً على هذا الأساس.

المقدمة:

يذهب النحاة واللغويون إلى أن جمع التكسير يمكن أن تجرى عليه عملية جمع أخرى، وذلك بجمعه جمع تكسير آخر على وفق القواعد التي تراعى في جمعه لو كان مفرداً، أو بجمعه جمع مؤنث سالم. وذكروا أن ذلك يكون من أجل الحصول على بعض الدلالات التي لا تتوفر في الجمع، أشهرها: التكثير أو المبالغة فيه، والدلالة على الضروب المختلفة. وبهذا أصبح لدينا نوعان من الجمع: جمع للمفرد وجمع للجمع. وكان الذي دفع العلماء إلى القول بهذه المقولة الاحتكام إلى القياس، الذي يرى أن (الأواني، والجمائل، والأقاويل) - على سبيل التمثيل - لا يمكن أن تكون مفرداتها: (إناء، وجمل، وقول)، وأن هذه تجمع على: (آنية، وجمال، وأقوال)، ثم تُجمع هذه على الكلمات الأول، وبهذا تزول الفجوة التي تعد مخالفة للقياس بين أبنية المفردات وأبنية الجموع.

ونحن إذا تابعنا أكثر الكلمات التي عدت من هذا الباب، ودققنا النظر في دلالتها لم نجد فيها ما يدل على صحة معظم ما ذهبوا إليه بهذا الصدد، بل لم نجد فيها غير جموع

اعتيادية صيغت بقوالب أكبر مما يقتضيه القياس في أمثالها، ولم نجد الألف والتاء إلا أنها لحقت بعض المجموع لأجل الضرورة الشعرية أو لأجل التناسب، ولم تفعل شيئاً في الدلالة.

هذه هي فكرة هذا البحث، الذي عمدنا فيه إلى اختيار طائفة من الكلمات التي عدت مجموعاً للمجموع بحسب القياس، وجعلناها في فقرتين: ما كان على أبنية التكسير، وما خُتم بالألف والتاء، ودرسناها دلاليّاً في السياقات المختلفة التي وردت فيها من الشعر والنثر.

الفقرة الأولى: ما كان على أبنية التكسير:

❖ الأواني:

الْجَمْعُ الْقِيَاسِيُّ لِلْإِنَاءِ آيَةٌ، وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا)(١)، وَقَدْ يَجْمَعُ فِي الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ عَلَى أَوَانٍ، قَالَ الْفَرَّاءُ: (وَالْإِنَاءُ وَاحِدُ الْأَوَانِي)(٢). وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمُنَبِّي - وَهُوَ مِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ -:

لَهَا ثَمَرٌ تَشِيرُ إِلَيْكَ مِنْهُ بِأَشْرَبَةٍ وَقَفْنٌ بِلا أَوَانٍ(٣)
وَمِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ أَيْضًا اسْتِعْمَالُ الْأَوَانِي مَقْرُونَةٌ بِالْإِنَاءِ عَلَى نَحْوِ يُفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ وَاحِدٌ لَهَا، كَقَوْلِ ابْنِ سَيِّدِهِ: (وَالصَّرَاحِيَّةُ: إِنَاءٌ مِنْ أَوَانِي الْخَمْرِ)(٤)، وَقَوْلِ صِنَاعِ (الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ) فِي ذِكْرِ مَعَانِي (الصَّحْنِ): (وإِنَاءٌ مِنْ أَوَانِي الطَّعَامِ)(٥)، وَهَذَا مِنْحَى شَائِعٍ فِي الاسْتِعْمَالِ أَنْ يَذْكَرَ الْمَفْرَدُ وَجَمْعُهُ وَبَيْنَهُمَا (مِنْ) الدَّالَّةُ عَلَى التَّبْعِيضِ، فَيَرْجَحُ رَجْحَانًا قَوِيًّا أَنَّهُمَا مَفْرَدٌ وَجَمْعُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْأَرْضَ رَحْبٌ فَسِيحَةٌ فَهَلْ يَعْجِزُنِي بَقْعَةٌ مِنْ بَقَاعِهَا(٦)

وَمِنْ الْمُلَاحَظِ أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ عَلَى أَفَاعِلَ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَقَارِبَةِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، نَحْوُ: إِنَاءٌ وَأَوَانٍ، وَسِقَاءٌ وَأَسَاقٍ، وَوَعَاءٌ وَأَوَاعٍ(٧)، وَلَعَلَّ الَّذِي قَالَ: (أَوَاطِبُ) فِي جَمْعِ الْوُطْبِ كَانَ فِي ذَهْنِهِ أَنَّهُ وَعَاءٌ مِثْلُ هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ الَّتِي تُجْمَعُ أحياناً عَلَى أَفَاعِلَ.

❖ الجمائل:

الْجَمَائِلُ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ تَعْنِينَا الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ مِنْهُنَّ:

١. أنها جمعُ جَمَلٍ. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا ابْنُ دُرَيْدٍ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ (٨)، وَالْجَوْهَرِيُّ (٩)، وَمَجْدُ الدِّينِ بْنُ الْأَثِيرِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ أَيْضاً (١٠)، وَالْفَيْرُوزَابَادِيُّ (١١)، وَوَافِقُهُ الزَّيْدِيُّ، وَأَحْمَدُ رِضَا (١٢).

٢. أنها جمعُ جَمالٍ. وَأَوَّلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا سَيِّبُوهُ، قَالَ: (وَقَالُوا: جَمالٌ وَجَمائِلٌ، فَكَسَرُوهَا عَلَى فَعَائِلٍ لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ شِمَالٍ وَشَمَائِلٍ فِي الزَّيْنَةِ) (١٣)، وَمِمَّنْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ: ابْنُ دُرَيْدٍ فِي قَوْلِهِ الْآخِرِ (١٤)، وَأَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ (١٥)، وَأَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ (١٦)، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ (١٧)، وَابْنُ سَيْدِهِ (١٨)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ (١٩)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيٍّ (٢٠)، وَمَجْدُ الدِّينِ بْنُ الْأَثِيرِ فِي قَوْلِهِ الْآخِرِ (٢١)، وَابْنُ يَعِيشَ (٢٢)، وَابْنُ الْحَاجِبِ (٢٣)، وَابْنُ عَصْفُورٍ (٢٤)، وَرَضِيُّ الدِّينِ الْأَسْتَرَابَادِيُّ (٢٥)، وَأَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ (٢٦). وَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ وَالْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (٢٧).

٣. أنها جمعُ جمالةٍ الَّتِي هِيَ جَمْعٌ لِحَقَّتِهِ التَّاءُ كَمَا تَلْحَقُ الْبُعُولَةُ وَالذُّكُورَةُ وَغَيْرُهُمَا، فَتَكُونُ مِنْ جَمْعِ الْجَمْعِ أَيْضاً. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَّجَانِيُّ (٢٨)، إِذْ جَعَلَ جَمْعَ جمالةٍ عَلَى جَمَائِلٍ مِنْ قَبِيلِ (وَقَوْعٍ مِثَالِ الْكَثْرَةِ عَلَى الْقَلَّةِ)، لِأَنَّ جَمْعَ الْكَثْرَةِ عِنْدَهُ لَا يَجْمَعُ مَا دَامَ بَاقِياً عَلَى كَثَرَتِهِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الْجَمَالَهَ تَدُلُّ عَلَى الْقَلَّةِ جَمْعُهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي الْجَمَالَاتِ، قَالَ: (فَجَاؤُوا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ الَّذِي هُوَ عِلْمُ الْقَلَّةِ، وَصَرَّحُوا بِذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ جمالةٍ لِلْكَثِيرِ لَكَانَ جَمْعُهُ بَعْلَمُ الْقَلَّةِ نَقْضاً لِلْغَرَضِ وَقَصْداً لِأَنَّهُ يَنْقُصُ بِالْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ مِنْ شَأْنِهِ الزِّيَادَةُ لَا النُّقْصَانُ ...)، وَهَذَا مِنَ الشُّوَاهِدِ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّهُمْ عِنْدَمَا يَتَعَاطَوْنَ مَعَ هَذَا الْمَوْضُوعِ إِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَحَادِ الْمَجْمُوعَةِ لَا إِلَى جَمْعٍ مَجْمُوعَةٍ، وَهَذِهِ الْأَحَادُ هِيَ الَّتِي يَخْشَوْنَ أَنَّ تَفْيِدهَا الْأَلْفُ وَالتَّاءُ قَلَّةٌ مَعَ أَنَّ بِنَاءَ جَمْعِهَا عَلَى (فَعَالٍ) يُفِيدُهَا كَثْرَةً، فَيَحْدُثُ لِذَلِكَ مَا أَطْلَقُوا عَلَيْهِ نَقْضَ الْغَرَضِ. وَقَالَ مَجْدُ الدِّينِ بْنُ الْأَثِيرِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْجَمَائِلَ جَمْعُ جَمَلٍ: (وَقِيلَ: جَمْعُ جمالةٍ، وَجمالةٍ جَمْعُ جَمَلٍ، كَرِسَالَةٍ وَرَسَائِلٍ) (٢٩)، ثُمَّ قَالَ: (وَهُوَ الْأَشْبَهُ) (٣٠).

٤. أنها جمعُ جمالةٍ الَّتِي نَقَلَتْهَا التَّاءُ مِنَ الْجَمْعِيَّةِ لِتَصْبِحَ اسْمَ جَمْعٍ، فَتَكُونُ الْجَمَائِلُ عَلَى هَذَا جَمْعاً لِاسْمِ الْجَمْعِ لَا لِلْجَمْعِ. جَاءَ فِي (الْعَيْنِ): (فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: "كَأَنَّهُ

جمالات صفر" (٣١) فهو الأنيق السود من غير أن يفرد الواحد، ولكن يقال لكل طائفة منها جمالة، والجمع جمالات وجمائل (٣٢)، ويبين السيرافي أن الجمالة هي (الجمال) نفسه ثم لحقته التاء وسميت به الطائفة من الجمال، يقول: (فالجمائل جمع جمالة في معنى الجمال، وإن كان الجمال جمع جمل أيضاً. فالجمالة مؤنثة لأنها جمع مكسر قبل التسمية بها) (٣٣).

والحق أن أحق الأقوال الثلاثة الأول بالقبول هو القول الأول وإن خالف الشائع في كلام العرب، ذلك لأن المعنى يؤيده، فدونك قول حميد بن ثور الهلالي:

وقالت أغشيا يابن ثور ألا ترى إلى النجد تحدى نوقه وجمائله (٣٤)
وقد استعمل فيه الجمائل مع النوق هل تفهم منه غير أن الجمائل جمع للجمل كما أن النوق جمع للناقة؟ ومثل هذا يمكن أن يلحظ في أكثر استعمال هذه الكلمة في الشعر، انظر إلى قول أبي نصر الباهلي المعروف بصاحب الأصمعي في بيت ذي الرمة الذي يستشهد به بعضهم على دلالة جمع الجمع على الضروب المختلفة:

وقرين بالزرق الجمائل بعدما تقوب عن غريان أوراكيها الخطر (٣٥)

إذ قال في شرحه: (ويقال: جمائل وجمال) (٣٦)، وهذا الأسلوب عند اللغويين يعني به أن هذه الكلمة بمعنى تلك. ومثل هذا صدر من ابن السكيت في قول الحطيئة:

عفا توأم من أهله فجلاجله فردت على الحي جميع جمائله (٣٧)

إذ قال: (والجمائل: الجمال) (٣٨). إن هؤلاء حكموا على الجمائل بأنها بمعنى الجمال مستنديين إلى المعنى الذي تفيدوه وهي جزء من السياق، وهذا في ما نظن أولى بالأطمئنان إليه من صنيع الآخرين الذين يحكمون عليها وهي مفردة مجردة منه.

بقيت مسألة عدم التناسب في البناء بين فعل وفاعل، ذلك أن فاعل يجمع عليه الثلاثي المزيد لا المجرد، وهذا صحيح، غير أنه ورد على ندرة جمع الثلاثي المجرد عليه، كجمع الجبل على حبائل، الذي تقدم القول فيه، وجمع تمر على تمائر في قول الفرزدق:

وحلت بدنها تميم والجأت إلى ريف برني كثير تمائر (٣٩)
وكجمع الدنع على دنائع (٤٠)، وجمع الرضع على رصائع (٤١)، ويمكن أن يعد منه جمع حلبه على حلائب (٤٢)، وجمع حرة، وحقه (٤٣)، وضرة، وعله (٤٤)، وكنة، على حرائر، وحقائق، وضرائر، وعلائل، وكنائن، وما شابههن.

فهذا كله يجعل كون هذه الكلمة جمعاً للجمل أمراً سائغاً.

❖ الأساقى والأساقى:

السقاء: وعاء للماء واللبن كانوا يتخذونه من الجلد، جمعه القياسي أسقية، وورد فيه أساق، وقد أحسن ابن السكيت صنعا إذ صرح بأن الأسقية جمع قلة، وأن الأساقى جمع كثرة (٤٥)، وأحسن الفيروزابادي إذ عدّهما جمعين للسقاء، وأحسن الزبيدي إذ اقتدى بابن السكيت (٤٦).

ونحن إذا تأملنا معناها في الاستعمال لم نجد فرقا بينها وبين الأسقية، ولم نجد داعياً إلى جمع السقاء على هذا البناء غير ما في نفوسهم من نزوع إلى إخراج الجمع عليه كأنهم يأنسون إليه، وهو ما نلاحظه في كثير من الكلمات التي عدت من جمع الجمع مما بناؤه أفاعل أو أفاعيل، انظر إلى قول أحد بني ضبة:

فشرب القوم وأبقوا سورا

وملأوا أساقياً كثيراً (٤٧)

فوصفه الأساقى بالكثرة يفيد أنها ليس بالضرورة أن تكون كثيرة، إذ لو كانت الكثرة جزءاً من دلالتها لاستغنى عن وصفها بها. ومثل هذا قول عبدة بن الطيب (ت نحو ٢٥هـ):

وقل ما في أساقى القوم فأنجردوا وفي الأداوى بقيات صلاصيل (٤٨)

ونجد الكمية يستعير الأسقية لحواصل الطير، فيستعمله على هذا البناء حيناً ويستعمل الأساقى حيناً آخر بحسب ما يتطلبه الوزن، كقوله:

أو الناطقات الصادقات إذا غدت بأسقية لم يفرهن المطيب (٤٩)
وقوله:

يحملن قدام الجأ جي في أساق كالمطاهر (٥٠)

وقد تزايد ياء في الشعر فتصبح على أفاعيل كما في قول الشاعر:

تروح علينا ثلثة في ضروعها نحاء تروى كل غاد ورائح
يوفين أرفاداً ويملأن بعدها أساقى ليست بالبكاء الشائح (٥١)

❖ الأسامي:

الاسمُ يجمعُ على أسماءٍ كما يجمعُ الابنُ على أبناءٍ، والاسْتُ على أُسْتاهِ، وبِه جاء التَّنْزِيلُ (٥٢)، وَقَدْ يَأْتِي مَجْمُوعاً عَلَى أَسَامٍ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَنَا أَسَامٍ لَا تَلِيْقُ بَغَيْرِنَا وَمَشَاهِدٌ تَهْتَلُ حِينَ تَرَانَا (٥٣)
فَوَاضِحٌ جِدًّا أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَا هِيَ إِلَّا جَمْعٌ آخَرٌ لِلْأَسْمِ، وَلَا يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارُ هَذَا الْبِنَاءِ هُنَا مَقْصُودًا، بَأَن يَكُونَ الشَّاعِرُ أَرَادَ تَفْخِيمَ أَسْمَائِهِمْ وَتَمْيِيزَهَا عَلَى غَيْرِهَا حَتَّى كَأَنَّهَا لَا تُشَبِّهُ سَائِرَ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مَعْنَى لَهُ مَا يُؤَيِّدُهُ مِنْ مَعْنَى الْبَيْتِ، وَسَوَاءٌ صَحَّ هَذَا الْأَمْرُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَمْ لَمْ يَصَحَّ فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ تُسْتَعْمَلُ جَمْعًا لِلْأَسْمِ مِنْ دُونِ أَدْنَى فَرْقٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (الْأَسْمَاءِ).

وَمِمَّا يُوْنِسُ مِنْهُ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ الْأَسْمِ فِي قَوْلِ الْبَحْثَرِيِّ:

وَزَادَهَا رُتْبَةً مِنْ بَعْدِ رُتْبَتِهَا أَنْ أَسْمَهُ يَوْمٌ يَدْعِي مِنْ أَسَامِيهَا (٥٤)
إِذْ أَوْرَدَهُمَا مَعًا وَبَيْنَهُمَا (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةُ. وَيُقَالُ: (لَهُ) اسْمٌ شَنِيعٌ، وَقَوْمٌ شَنِعٌ الْأَسَامِي (٥٥)، فَ(شَنِعٌ الْأَسَامِي) جَمْعٌ (شَنِيعِ الْأَسْمِ)، كَلَّمَا الْكَلِمَتَيْنِ جَمْعٌ لِنَظِيرَتِهَا، بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْمَفْرَدَ مَعَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعَ مَعَ الْجَمْعِ.

❖ الأظافر والأظافر:

نَجِدُ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ بِمَعْنَى الْأَظْفَارِ لَا نَكَادُ نَلْمِسُ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي الْمَعْنَى، انْظُرْ إِلَى قَوْلِ أَبِي زَيْدٍ الطَّائِي:

إِذَا عَلَقْتَ قَرْنًا أَظْفَافِيرُ كَفِّهِ رَأَى الْمَوْتَ فِي عَيْنِهِ أَسْوَدَ أَحْمَرًا (٥٦)
وَقَوْلِ عَوْفِ بْنِ الْأَحْوَصِ:

فَإِنِّي وَقَيْسًا كَالْمَسْمَنِ كَلْبَهُ فَخَدَّشَهُ أَنْيَابُهُ وَأَظْفَارُهُ (٥٧)
وَقَوْلِ مَالِكِ بْنِ خَالِدِ الْخُنَاعِيِّ الْهَذَلِيِّ:

صَعِبَ الْبَدِيهَةِ مَشْبُوبٌ أَظْفَارُهُ مَوَائِبُ أَهْرَتِ الشَّدَقَيْنِ نِبْرَاسُ (٥٨)
وَقَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ فِي صَقَرٍ يَهُوِي عَلَى قِطَاةٍ:

حَتَّى إِذَا قَبِضَتْ أُولَى أَظْفَارِهِ مِنْهَا وَأَوْشَكَ بِمَا لَمْ تَخْشَهُ يَقَعُ (٥٩)
وَقَوْلِ الْكُمَيْتِ:

وَانْظُرْ إِلَى أَسْرَارِ كَفِّهِ فِ أَجَمٍ مَقْلُومِ الْأَظْفَارِ (٦٠)

فهذه وأمثالها لا يمكن فيها إلا أن يكون هذان الجمعان مع الأظفار بمنزلة واحدة، وليس بينهما من فرق في ما سوى الوزن، وأبو زيد أضاف الأظافر إلى الكف، فكيف في الكف منها؟ وهل بينها اختلاف في أنواعها يمكن أن نزع أن الشاعر كان يرمي إليه؟ وهي كلها تتحدث عن كائن واحد، والمعروف في مثل هذه الحالة أنه إذا كان الحديث عن إنسان فإن المقصود من أظفاره إنما هي أظفار يديه دون رجليه، أما أظفار القدمين فلم نجد أحدا ذكرها أو أومأ إليها في هذه المعاني التي يدل فيها على الحدة وقوة الشوكة أو على الضعف وفقد القدرة على النكاية. وهل تجد فرقا بين (معلوم الأظافر) في قول الكميت هذا و(مقلمي الأظفار) في قول النابغة الذبياني:

وبنوقعين لا محالة أنهم أتوك غير مقلمي الأظفار (٦١)
مع أن قول الكميت يتحدث عن رجل واحد وبيت النابغة يتحدث عن طائفة من الرجال، لهذا نجده استعمل اسم المفعول المأخوذ من الفعل المضاعف الدال على التكثير في الحدث إذ قال: (مقلمي)؟ ما أظننا يمكن أن نجد فرقا بينهما.

وقد وردت الأظفار والأظافر في سياق واحد في قول عدي بن الرقاع العاملي (ت حوالي ٩٥هـ) في مدح عمر بن عبد العزيز:

رمى بالسرايا كل ثغر وقادها هو الرأس يهديننا ونحن الأباهر
فكانوا هم الأظفار والرأس فوقهم ولولا مكان الرأس طاح الأظافر (٦٢)
فهذا الاستعمال يفاد منه أمران: الأول أن الأظافر والأظفار سواء في المعنى وإن لم يكونا سواء في البناء، وأن من غير الوارد أن يكون أحدهما جمعا للآخر، والثاني أن واحدهما معا هو (الظفر)، لأننا إذا صدقنا القول الذي يرى أن الأظافر والأظفار إن لم يكونا جمع جمع فإن واحدهما أظفور، يكون هذا الشاعر كأنه قد استعمل الظفر والأظفور اللذين هما بمعنى واحد في بيت واحد، وهو أمر - وإن جاز أو كانت نظائره واردة - يعد مما تلجئ إليه الضرورة، وينزل بمستوى الشعر درجة أو درجات، ومما يجعلنا نستبعد هذا من قول عدي هذا أنه جاء في قصيدة تعد من روائع صاحبها، (يقال: إنه خبرها في سنة، وكان الأصمعي يقول لأصحابه: ألا أنشدكم حويلة عدي) كما يقول أبو العباس ثعلب (٦٣). وانظر بعد إلى قول السيوطي: (وأظافر افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر، لكنه ورد الأظفور في معنى الظفر، فكان الجمع جاء عليه

وإن كان الظفر أشهر وأكثر استعمالاً (٦٤)، أفلا يدلُّنا هذا على أن ربطهم بين الأظافر والأظافر الشائعين في الشعر والأظفور لم يكن غير تخريج، وأنه ليس كذلك في حقيقته؟ ثم ألا يدلُّنا على أنهم كانوا يشعرون بهذا، وأنه قد دفعهم إليه أن هذا الجمع قد افتتح بهمزة يَغْلِبُ أن يفتتح بها المفرد أيضاً؟

فإذا سلّمنا بأن الأظفار والأظافر والأظافر كلُّهن بمعنى واحد، وأن الأظافر ليس جمعاً للأظفار، وأن الأظافر ليس مقصوراً من الأظافر، وأنهن جميعاً مبنيات على الظفر، بقي أن نسأل: لماذا جمع الظفر على أفعال وأفعال مع جمعه الاعتيادي الذي على أفعال، وصار ذاك الجمع أكثر شهرة واستعمالاً من هذا الجمع؟ نظن أن الذي حملهم على هذا أن للظفر دلالة مجازية يرمي إليها الأدباء والمتحدثون أكثر مما يرمون إلى معناه الحقيقي الذي هو أنه (عظم مستدير الطرف دائم النشوء، عضدت به الأنملة لئلا تهين عند الشد على الشيء، وليتمكن بها الإصبع من لقط الأشياء الصغار، وليتمكن بها من الحك والتنقية، وتكون في بعض الأحيان سلاحاً) (٦٥)، فالمُنشئون قلما يعنون هذا من استعمالهم هذه الكلمات، بل يكونون بها عن القدرة على القبض على المطلوب من البشر لا من الأشياء، وعن النكاية في الأعداء، وقوة الشوكة ونحو ذلك، ويمكن أن يختصر ذلك بقولنا: (القدرة على النفع والضّر)، وإنما ذكرنا النفع مع الضّر لقولهم في المثل: (ما حك ظهري مثل ظفري) (٦٦)، ففي ما عدا ذلك لم نجد موضعاً للنفع في استعمالهم هذا، ومن تعابيرهم: (مقلّم الظفر) لمن لا يصدر منه أذى لغيره، و(كليل الظفر) للمهين الذي لا يستطيع أن ينتصر لنفسه (٦٧)، قال طرفة بن العبد:

لا كبير دالف من هـرم أرهب الليل ولا كل الظفر (٦٨)
وقال غيره:

هل غير همز ولمز للصديق ولا تنكي عدوكم منكم أظافر (٦٩)
(ويقال للرجل عند قهر صاحبه له: أكدت أظفارك، أي: صادفت أظفارك كدية، وهي الصفاة العظيمة الغليظة) (٧٠).

فأقتران الظفر في أذهانهم بهذا المعنى دفعهم إلى محاولة تمييز جمعه بجعله على هذين البناءين، ولكن لم يحدث فصل في الاستعمال بين المعنيين الحقيقي والمجازي، بل بقيت الأبنية الثلاثة جميعها تستعمل في المعنيين جميعاً.

❖ الأكاويب:

الكوب يجمع على أكواب، وقد جاء الأكاويب في قول جرير:
سوستم الملك في الدنيا ومنزلكم منازل الخلد زانتها الأكاويب (٧١)
قال محمد بن حبيب في شرحه: (كوب وأكواب، وأكاويب: جمع الجمع) (٧٢)،
والحق أن جريراً أخذ هذا المعنى من القرآن الكريم الذي وعد المؤمنين بأن الجنة
(فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) (٧٣)، وأنهم فيها (يطاف عليهم بآنية من فضة
وأكواب كانت قواريرا) (٧٤)، (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس
من معين) (٧٥)، ونحو ذلك (٧٦)، فلم يكن جرير يرمي إلى غير هذه الكلمة، ولكن
الوزن والقافية هما اللذان ألجأه إلى أن يعدل عنها بأن يني للكوب جمعاً على أفاعيل.
ومثل هذا قول النابغة الشيباني (ت ١٢٥هـ):

تسيل أرواحها منها إذا ملئت حتى تفرغ في موتى الأكاويب (٧٧)

❖ الأواطب:

الوطب: سقاء اللبن، ويجمع على أوطب ووطاب وأوطاب (٧٨)، وقد جمعه
الراجز على أواطب في قوله:

تحلب منها ستة الأواطب (٧٩)

وما نظن أن أحداً جمع الوطب على هذا البناء غير هذا الراجز، وقد ذهب جميع
من ذكر هذه الكلمة إلى أنها جمع أوطب بدء من سيويته، وانفرد ابن خالويه فذكر أنها
جمع أوطاب (٨٠)، ويمكن أن يكون الكلام عليها في ثلاث نقاط:

الأولى: أننا إذا نظرنا إلى المعنى في هذا الشطر لم نجد فيه موضعاً لجمع الجمع
بحسب ما ذكرناه لهذا الموضوع من دلالات، أما من جهة العدد فإن الراجز
يصرح بأنها ستة، وهو عدد قليل لا يمكن أن يتحقق له ما ذكرناه من دلالة على
الكثرة أو المبالغة، وأما الدلالة على القطع والجماعات فليس لدينا أية إشارة

إلى أن الراجز يرمي إليها من هذا البناء، وأما الدلالة على الضروب المختلفة فليس فيه رائحة لها أيضاً.

والثانية: أن ذكر هذا العدد كان ينبغي أن يكون منبهاً لهم على صعوبة القول بأنه من جمع الجمع، ولعل من حق المرء أن يعجب من غياب هذا عن أذهانهم، وجوازه على أنظارهم من غير أن يحدث عندهم شيئاً بشأنه، وأي شيء أصرح وأدعى إلى الانتباه من هذا؟ وليس توظيف العدد في تحديد الموضوعات غريباً عن منهجهم، فقد أفادوا منه في قولهم بدلالة بعض أبنية المجموع على القلة، وأفاد منه بعضهم في رد الادعاء بأن (ركبات) وأمثالها من جمع الجمع، كالسيرافي الذي رده (بقولهم: ثلاث ركبات) (٨١)، وكالأعلم الشنتمري الذي علل رفضه بقوله: (لأنهم يقولون: ثلاث ركبات - بالفتح - كما يقولون: ثلاث ركبات - بالضم، والثلاثة إلى العشرة إنما تضاف إلى أدنى العدد لا إلى كثيره) (٨٢)، وكابن يعيش الذي قال في رده: (ولو كان كما قالوا لما جاز ثلاث ركبات) (٨٣)، فهذا ونحوه يقوي موقف الناقد لهم والعاتب عليهم، ولا سيما حين يجد النحاة أنفسهم يستعملون في كلامهم مع بعض هذه المجموع أعداداً تدل على القلة (٨٤).

والثالثة: أن تأنيث العدد (ستة) يدل على أن واحد الأواطب وطب لا أوطب، وأن الراجز لم يكن ينظر إلى هذه المرحلة الوسطى بين الوطب والأواطب، ولو كان قد نظر إليها للزمه أن يذكر العدد؛ لأن الأوطب جمع تكسير لغير العقلاء، وجمع التكسير الذي لغير العقلاء حكمه التأنيث سواء كان واحده مؤنثاً أم مذكراً (٨٥)، وقد أفاد سيبويه وغيره من هذه المسألة في تفسير ما ختم بألف وتاء من جموع التكسير، نحو: (حمرات، وبيوتات، وجماليات)، فرأى سيبويه أن هذا محمول على ما جمع بألف وتاء من الأسماء المؤنثة بغير علامة كأرض وغير في قولهم: (أرضات، وعيرات) (٨٦)، وتوسع السيرافي فذهب إلى أن المسوغ لهذا أن جموع التكسير لما كانت مؤنثة (جمعوها بالألف والتاء كما يجمع المؤنث) (٨٧)، فهي - في نظره - محمولة على المؤنثات بغض النظر عن العلامة، وتابعه ابن يعيش (٨٨). فهم - كما ترى - لم يغب عن

أَنظَارِهِمُ التَّائِثُ فِي الْجُمُوعِ الَّتِي ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا جُمِعَتْ، وَغَيْرِ حَسَنِ أَنْ يَدْعَى
أَنْ هَذَا يَكُونُ لَهُ أَثَرٌ فِي مَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَلَا يَكُونُ لَهُ أَثَرٌ فِي مَا جُمِعَ
جَمْعَ تَكْسِيرٍ.

يَبْقَى أَنْ نَلْتَمِسَ لِلرَّاجِزِ دَافِعاً لِبِنَاءِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي جَمْعِ الْوُطْبِ، فَمَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
مَحْضُ ضَرُورَةٍ أَلْجَاءُ إِلَيْهَا الْوِزْنُ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ تَعْبِيراً عَنْ إِكْبَارِهِ لَشَأْنِ هَذِهِ النَّاقَةِ الَّتِي
تَتَمَتَّعُ بِغَزَارَةِ اللَّبَنِ، فَالْسَّتَةُ وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً فِي حِسَابِ الْأَعْدَادِ، إِلَّا أَنَّهَا عِنْدَمَا تَكُونُ
أَوْطَباً تَمْلَأُ مِنْ نَاقَةٍ وَاحِدَةٍ فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَبَاعِثَةٌ عَلَى الْإِعْجَابِ وَالْاعْتِرَازِ، وَمِثْلُ هَذَا
الْمَعْنَى أَوْ الشُّعُورِ يُعْبَرُ عَنْهُ الْعَرَبُ أحياناً بِمِثْلِ هَذَا الْبِنَاءِ.

الفقرة الثانية: ما ختم بالألف والتاء:

❖ الأجنحات:

أَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ هَارُونُ بْنُ زَكَرِيَّا الْهَجَرِيُّ (مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ لِلْهِجْرَةِ) لِرَجُلٍ
مِنْ بَنِي قُشَيْرٍ فِي الْقَطَا:
لَهُ أَجْنَحَاتٌ أَزِيَّاتٌ كَأَنَّهَا شَوَاذِرُ أُنْتَهَا الشَّدِيِّ النَّوَاهِدِ (٨٩)
وَنَقَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٨هـ) أَنَّ الْفَرَّاءَ أَنشَدَ:
كَأَنَّ - إِذَا اسْتَقْبَلَتْهُ - أَجْنَحَاتُهُ شَوَاذِرُ جَافَتْهَا شَدِيُّ نَوَاهِدِ (٩٠)
فِي كِلَا الْبَيْتَيْنِ وَصَفَ لِأَجْنَحَةِ الْقَطَا فِي انْضِمَامِهَا عَلَى مَا تَحْتَهَا، وَتَشْبِيْهِهَا فِي ذَلِكَ
بِالشَّوَاذِرِ الَّتِي تَعْلُو أَثْدَاءَ نَاهِدَةٍ، وَمَا نَرَى لِلْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا مِنْ وَظِيفَةٍ فِي مَا سِوَى
الْوِزْنِ.

❖ الذنوبات:

قَالَ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: (وَيُقَالُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا، جَمَاعَةً الذُّنُوبِ، وَأَعْطِنَا
سَأَلَاتِنَا) (٩١). يَبْدُو أَنَّ الْإِلْحَاقَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ بِالذُّنُوبِ جَاءَ لِتَنَاسُبِ السَّأَلَاتِ، فَهِيَ عَلَى
هَذَا لَا تَخْتَلِفُ عَنِ الذُّنُوبِ فِي الْمَعْنَى، بَلْ هِيَ (الذُّنُوبُ) نَفْسُهَا لِحَقَّتْهَا هَذِهِ اللَّاحِقَةُ
الَّتِي أَدَّتْ فِي هَذَا السِّيَاقِ وَظِيفَةً لَفْظِيَّةً خَالِصَةً، وَإِذَا كَانَ الْقَائِلُ يَعْنِي بِالذُّنُوبِ
الذُّنُوبَ الْكَبِيرَةَ أَوْ الْكِبَائِرَ كَانَ بَيْنَ هَذِهِ وَتِلْكَ فَرْقٌ يَجْعَلُ ذِكْرَهَا هُنَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ،
وَلَكِنَّا ذَكَّرْنَاهَا هُنَا لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: لِأَنَّا لَا نَشْعُرُ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقاً فِي الْمَعْنَى كَالْفَرْقِ بَيْنَ
الْبُيُوتِ وَالْبَيْوتَاتِ أَوْ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالرِّجَالَاتِ، وَلِأَنَّ مِنْ غَيْرِ الْمَأْلُوفِ - إِنْ افْتَرَضْنَا

وَجُودَ الْفَرْقِ - أَنْ يَقْصُرَ الْعَبْدُ دُعَاءَهُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الذُّنُوبِ دُونَ غَيْرِهِ، بِأَنْ يَدْعُو لِيُغْفَرَ لَهُ الذُّنُوبُ الْكَبِيرَةُ دُونَ الصَّغَائِرِ، وَلِأَنَّ اسْتِعْمَالَ السَّجْعِ فِي لُغَةِ الدُّعَاءِ أَمْرٌ جَدُّ شَائِعٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَازِمَةً مِنْ لَوَازِمِهَا وَخَصِيصَةً مِنْ خَصَائِصِهَا.

❖ السَّرَايِلَاتُ:

جَاءَتْ هَذِهِ الْمُفْرَدَةُ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

إِنِّي عَلَى شَغْفِي بِمَا فِي خَمْرِهَا لَأَعْفُ عَمَّا فِي سَرَايِلَاتِهَا (٩٢)
وَالسَّرِبَالُ، بِالْكَسْرِ: الْقَمِيصُ، أَوِ الدَّرْعُ، أَوْ كُلُّ مَا لُبِسَ (٩٣)، الْمَهْمُ فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ السَّرَايِلَاتِ الَّتِي جُعِلَتْ مُقَابِلًا لِلْخَمْرِ جَمْعٌ كَمَا هِيَ جَمْعٌ، وَالْآخِرُ أَنَّ الْوَاحِدِي (ت ٤٦٨هـ) - وَهُوَ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَالنَّحَاةِ (٩٤) - صَرَّحَ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ (جَمْعُ سَرِبَالٍ) (٩٥)، وَكَادَ نَجِزُ بِأَنَّهُ نَظَرَ فِي هَذَا إِلَى (سَرَابِيلٍ) فَقَطَّ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى الْأَلْفِ وَالتَّاءِ عَلَى أَنَّهَا قَدْ أُضِفَتْ إِلَى الْكَلِمَةِ جَمْعِيَّةً أُخْرَى.

❖ الْأَشْرِبَاتُ:

قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

إِذَا مَا الْأَشْرِبَاتُ ذُكِرْنَ يَوْمًا فَهَنْ لَطِيبِ الرَّاحِ الْفِدَاءُ (٩٦)
وَقَالَ آخَرُ:

فَلَوْ كُنْتُ شَيْئًا مِنَ الْأَشْرِبَاتِ لَكُنْتُ مِنَ الْأَسْوَعِ الْأَبْرَدِ (٩٧)
الْمَقْصُودُ بِالْأَشْرِبَاتِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وَفِي غَيْرِهِمَا أَنْوَاعُ الشَّرَابِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى (الْأَشْرِبَةِ) عَيْنُهُ، فَهَذَا الْجَمْعُ عِنْدَمَا يُطْلَقُ يَقْصَدُ بِهِ وَيُفْهَمُ مِنْهُ الْأَنْوَاعُ الْمُخْتَلِفَةُ مِنَ الشَّرَابِ كَالْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَالْعَسَلِ وَالْخَمْرِ وَعَصَائِرِ الثَّمَارِ وَمَا يَشْرَبُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ فِي هَذِهِ النُّقْطَةِ مِثْلُ الْأَطْعِمَةِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الطَّعَامِ، وَالْفَوَاكِهِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الْفَاكِهَةِ، وَالْثَّمَارِ (٩٨) وَالثَّمَرَاتِ فِي دَلَالَتِهِمَا عَلَى أَنْوَاعِ الثَّمَرِ، وَالزَّرُوعِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الزَّرْعِ، وَالْأَعْسَالِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الْعَسَلِ (٩٩)، وَالْأَكَالِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الْأَكْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْمَأْكُولِ (١٠٠)، وَمِثْلُ الْفَوَاحِشِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الْفَاحِشَةِ، وَالْأَسْلِحَةِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ السِّلَاحِ، وَالْأَمْتَعَةِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الْمَتَاعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا حَاجَةَ بِهَا إِلَى الْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ هَؤُلَاءِ الشُّعْرَاءُ أَرَادُوا أَنْ يَعْبُرُوا عَنْ إِكْبَارِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَمَوْقِعِ مُتَمَيِّزِ لَهَا

فِي نَفْسِهِمْ فَظَهَرَ ذَلِكَ بِالْحَاقِ جَمْعُهَا أَلْفًا وَتَاءً، وَالْحَقُّ أَنَّا لَا نَسْتَبْعِدُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا لَا نَقْطَعُ بِهِ، وَلَوْ حَصَلَ لَنَا شَيْءٌ مِنَ الْيَقِينِ بِشَأْنِهِ لَجَعَلْنَاهُ فِي مَا جَاءَ لِإِفَادَةِ مَعْنَى خَاصٍّ أَوْ مَا تَضَمَّنَ دَلَالَةً خَاصَّةً.

❖ الأَكْبَرُ عَاتُ:

الْكُرَاعُ: (مَا دُونَ الْكَعْبِ مِنَ الدَّابَّةِ، وَمَا دُونَ الرُّكْبَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ) (١٠١)، تُذَكَّرُ وَتَوْنُثُ، وَتَأْنِيْهَا أَشْهَرُ، وَتَجْمَعُ عَلَى أَكْرَعٍ وَأَكَارِعَ، وَالْأَكَارِعُ عَدَّةٌ سَيِّوِيَةٌ مِنَ الْجُمُوعِ الْآتِيَةِ عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي فِي مِثْلِهَا (١٠٢)، وَقَدْ صَغُرَتِ الْأَكْرَعُ عَلَى أَكْبَرِعَ، وَأَلْحَقَتْ بِهَا أَلْفٌ وَتَاءٌ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَرْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكْبَرِعَاتِي
وَمِنْ الْوَاضِحِ جَدًّا أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْأَكْبَرِعَاتِ هُنَا كُرَاعَا الرَّاجِزِ، وَهُمَا اثْنَانِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، لِهَذَا جَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا الاسْتِعْمَالَ (مِنْ وَقُوعِ الْجَمْعِ مَوْقِعِ الْمَشْتَى) (١٠٣) غَيْرَ مُقِيمٍ وَزناً لِلْأَلْفِ وَالتَّاءِ حَتَّى كَانَهُمَا غَيْرَ مَوْجُودَتَيْنِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

❖ الْكِلَابَاتُ:

الْكَلْبُ يُجْمَعُ عَلَى أَكْلَبٍ وَكِلَابٍ، وَقَدْ قَالَ الرَّاجِزُ:
أَحَبُّ كَلْبٍ فِي كِلَابَاتِ النَّاسِ إِلَيَّ نَبْحاً كَلْبُ أُمِّ الْعَبَّاسِ (١٠٤)
وَفِيهِ الْكِلَابَاتُ لَا تَخْتَلِفُ فِي شَيْءٍ عَنِ الْكِلابِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: (فِي كِلَابِ النَّاسِ)، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِذَا ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (وَكِلَابَاتُ جَمْعُ كَلْبٍ مِثْلُ يَبُوتَاتِ الْعَرَبِ) (١٠٥)، وَيَبْدُو أَنَّ وَضُوحَ هَذِهِ الْفِكْرَةِ هُوَ الَّذِي دَفَعَ الْفَيْرُوزَابَادِيَّ وَابْنَ مَعْصُومَ الْمَدَنِيَّ إِلَى عَدِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ جَمْعاً لِلْكَلْبِ (١٠٦).

الخاتمة:

تبين مما تقدم أن هذه الكلمات جموع أخرى يمكن عدها من الجموع السماعية لمفرداتها، وأن المعنى يؤيد ذلك كل التأييد، وأن القول بأنها مما سمي جمع الجمع إنما كان الدافع إليه أنها لا توافق القياس في جمع المفردات، وتبين أيضاً أن هذا الضرب من الكلم يمثّل مورداً من موارد الخلاف بين اللغويين، وهو خلاف يتبع الاختلاف في جهة

النظر إلى مصاديقه، فالذي ينظر إلى المعنى يحكم بأنها جموع، والذي ينظر إلى القياس يحكم بأنها من جمع الجمع. وكان من نتائج هذا البحث أيضاً أنه نبه على أن علامة جمع المؤنث السالم قد تلحق الكلمة لنوع من التفضيم الذي يدعو إليه الاهتمام، وقد تلحق الكلمة بغير داع من المعنى، ومن دون أن تؤثر فيه شيئاً، بل يكون ذلك استجابة لضرورة الوزن والقافية أو من أجل تحقيق التناسب.

Abstract

This research presents semantic study for a group of words that the grammarians consider them as they call it (the plural of plural). It attempts to prove that these plurals do not differ from the normal plurals in its significance. All about it is that they are formulated in formulas bigger than the formulas that Analogy needs, or it is annexed with the sign of the safe plural for poetic necessity, or because of the suitability in prose, therefore putting it in two parts was for this basis.

هوامش البحث

- (١) سورة الإنسان: ١٥.
- (٢) المنقوص والممدود للفراء والتبیهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي: ١٨.
- (٣) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي، حققه وضبط نصوصه في ضوء مخطوطة برلين وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع: ١٠٧٤/٢.
- (٤) المخصص: ٢٠٠/٣.
- (٥) المعجم الوسيط: ٥٠٨.
- (٦) ديوان الحماسة: ٦٦.
- (٧) ذُكرت الأواعي على أنها جَمْعُ الأوعية، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢١٥/٤٠، ومتن اللغة: ٧٨٤/٥.
- (٨) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٩١/١.

(٩) ينظر: الصحاح: ١٦٦١/٤، وجاء في ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٧٨/١: (وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: جَمَائِلُ جَمْعِ جَمَالَةٍ كَرِسَالَةٍ وَرَسَائِلٍ)، ونص الصحاح هو: (وَالْجَمْعُ جَمَالٌ وَأَجْمَالٌ وَجَمَالَاتٌ وَجَمَائِلٌ).

(١٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٩٨/١، قال: (هِيَ جَمْعُ جَمَلٍ).

(١١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣١/٢٨.

(١٢) ينظر: متن اللغة: ٥٧١/١.

(١٣) الكتاب: ٦١٨/٣-٦١٩.

(١٤) ينظر: جمهرة اللغة: ٥٨٧/١.

(١٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٥٩/٤.

(١٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٤١٢/١.

(١٧) التكملة: ٤٦١، والحجة للقراء السبعة: ٣٦٧-٣٦٨.

(١٨) ينظر: المخصص: ٢٧٢/٤، وجاء في المحكم ٤٤٨/٧: (وَالْجَمْعُ أَجْمَالٌ، وَجَمَالٌ، وَجَمُلٌ، وَجَمَالَةٌ، وَجَمَائِلٌ، هَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ وَسَيْبَوَيْهِ)، وهو في ما أظن تعوزه الدقة.

(١٩) ينظر: المفصل في علم العربية: ١٧١، يفهم ذلك من قوله: (جَمَائِلُ وَجَمَالَاتٌ، وَرِجَالَاتٌ، وَكَلَابَاتٌ)؛ إذ ذكر أربع كلمات واحد كل منهن على (فعال)، ومن شرح ابن يعيش له.

(٢٠) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٥٥٨.

(٢١) ينظر: البديع في علم العربية: ج ٢ مج ١/١٠٩.

(٢٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٠/٣.

(٢٣) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٥٥، يفهم ذلك من أنه لم يذكر (فعالة) في ما يجمع عليه (فعل)، ينظر: الشافية ٤٤، ومن شرح الرضي له.

(٢٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٤٤/٢.

(٢٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢١٠/٢.

(٢٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤٧٨/١.

- (٢٧) ينظر: المعجم الوسيط: ١٣٦، والمعجم الكبير: ٥٤٣/٤.
- (٢٨) المقتصد في شرح التكملة: ٩٢٦/٢.
- (٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٩٨/١.
- (٣٠) المصدر السابق.
- (٣١) سورة الرسائل: ٣٣.
- (٣٢) العين: ١٤١/٦.
- (٣٣) شرح كتاب سيويه: ١٥٨/٤.
- (٣٤) ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمعه وحققه: الدكتور محمد شفيق البيطار: ٣٤٤.
- (٣٥) ديوان ذي الرمة: ٥٦٦/١.
- (٣٦) ينظر: ديوان ذي الرمة: ٥٦٦/١.
- (٣٧) ديوان الخطيئة: ١٣١، وقال الباهلي في شرحه: (تَوَامٌ وَجَلَا جِلٌّ: مَوْضِعَانِ، وَالْجَمَائِلُ: الْجَمَالُ، أَي: رَدُّوْهَا مِنْ الرِّعْيِ لِيُطْعَنُوا عَلَيْهَا).
- (٣٨) المصدر السابق.
- (٣٩) شرح ديوان الفرزدق: ٤١٥/١، والدهناء: موضع في بلاد تميم، وقوله: (أَلْجَأْتُ) يبدو أنه يعني به (لَجَأْتُ).
- (٤٠) جاء في العين ٤٣/٢: (رَجُلٌ دَنَعَ مِنْ قَوْمٍ دَنَائِعَ، وَهُوَ الْفَسْلُ الَّذِي لَا لُبَّ لَهُ وَلَا عَقْلٌ)، وفيه (الغسل) بالغين بدل (الفصل)، وهو غلط طباعي يؤسفنا أن نجده في نشرة الدكتور عبد الحميد هنداوي أيضاً، ينظر: العين، ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي: ٥٠/٢، وللتأكد من كونه غلطاً ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٤/٢، والصحاح: ١٢٠٩/٣.
- (٤١) جاء في المحكم والمحيط الأعظم ٤٣٧/١: (وَالرَّصَائِعُ: مَشَكُّ أَعَالِي الصُّلُوعِ فِي الصُّلْبِ، وَهُوَ جَمْعٌ نَادِرٌ).
- (٤٢) جاء في العين ٢٣٨/٣: (وَالْحَلْبَةُ: خَيْلٌ تَجْتَمِعُ لِلْسَّبَاقِ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ، وَلَا تَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ ... وَرَبَّمَا جَمَعُوا الْحَلْبَةَ بِالْحَلَائِبِ، وَلَا يُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنْهَا: حَلْبَةٌ وَلَا حَلَابَةٌ).

(٤٣) هي (النَّاقَةُ الَّتِي تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ إِذَا جَازَتْ عِدَّتَهَا خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ). المحكم والمحيط الأعظم: ٤٧٥/٢.

(٤٤) هي الضَّرَّة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩٤/١.

(٤٥) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٧٥.

(٤٦) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٩١/٣٨.

(٤٧) التعليقات والنوادر: ١٤٩.

(٤٨) شعر عبدة بن الطبيب، الدكتور يحيى الجبوري: ٦٢، وانجدوا: جدوا في السير.

(٤٩) شعر الكميت بن زيد الأسدي: ٨٧/١.

(٥٠) المصدر السابق: ٢٢٩/١، والجاجي: جمع جُؤْجُؤ، وهو الصَّدْر، والمظاهر: جمع مِطْهَرَة، وهي الإناء الذي يَتَطَهَّر منه.

(٥١) أساس البلاغة: ٤٩٦/١، والثَّلَّة: الجماعة من الغنم، والنَّحَاء: جمع النَّحْي، وهو الإناء الذي يوضع فيه السَّمْن، والأرفاد: جمع رَفْد، وهو القدح الضخم، والبِكَاء: جمع بَكِيء وبكِيئة، وهي الشاة والناقة القليلة اللبن.

(٥٢) ينظر على سبيل التمثيل: سورة البقرة: ٣١، ٣٣، وسورة الأعراف: ٧١، ١٨٠، وسورة يوسف: ٤٠.

(٥٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠٠/٤، وتهتل: تشرق، ولعله يعني بالمشاهد الوجوه؛ لأن المعروف أن الذي يوصف بالتهلل هو الوجه، فيقال: (تَهَلَّلَ وَجْهُهُ فَرَحًا)، ونظنه يعني أن وجوههم حين تنظر إليها تراها مشرقة.

(٥٤) ديوان البحري: ٣٦.

(٥٥) أساس البلاغة: ٥٢٤/١.

(٥٦) شعر أبي زيد الطائي: ٧٤، وفيه (خطاطيف) بدل (أظافير)، و(رأي العين) بدل (في عينه)، والرواية التي أثبتناها وردت في بعض المصادر القديمة، ومنها: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن: ٦٠٧/١.

- (٥٧) شعر عوف بن الأحوص، صنعة شاكر العاشور: ٣٤.
- (٥٨) شرح أشعار الهذليين: ٤٤٣/١، وأهرت الشدقين: واسعهما، ونبراس ذكر السكري أن معناه (حَدِيدُ شَهْمِ الْقَلْبِ) ويقال: (ذُو جُرْأَةٍ)، ويروى (هَرْمَاس) و(جَسَّاس) بدل نبراس.
- (٥٩) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة: الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب: ٢٤٤.
- (٦٠) شعر الكميت بن زيد الأسدي: ٢٣٢/١.
- (٦١) ديوان النابغة الذبياني: ٥٦.
- (٦٢) ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن: ٢٠٠.
- (٦٣) المصدر السابق: ١٩٧.
- (٦٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٣٢/٣، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤٦٨/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٧٢/٣، فكلا هذين يقول: (كَأَنَّهُ)، ومنهما أخذ السيوطي ذلك.
- (٦٥) الطراز الأول: ٣٣٥/٨.
- (٦٦) مجمع الأمثال: ٣١٨/٢.
- (٦٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٧/١٠.
- (٦٨) ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الششمري، تحقيق: دُرَيْة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال: ٦٨.
- (٦٩) المحكم والمحيط الأعظم: ٤١٦/١، وفيه (تُنْكِي) بضم التاء، وهو غلط؛ لأنه ثلاثي مجرد.
- (٧٠) النوادر في اللغة: ٤٠٣، والصفة: الصخرة.
- (٧١) ديوان جرير: ٣٥٠/١.
- (٧٢) المصدر السابق.
- (٧٣) سورة الغاشية: ١٣-١٤.

- (٧٤) سورة الإنسان: ١٥.
- (٧٥) سورة الواقعة: ١٧-١٨.
- (٧٦) ينظر: سورة الزخرف: ٧١.
- (٧٧) ديوان نابغة بني شيبان: ٧٤، يتحدث عن زقاق الخمر التي إذا ملئت تكاد رائحتها تُسكر، وموتى الأكواب يقصد بها الأكواب الفارغة التي ستحيا بأن يُصب فيها من الخمر.
- (٧٨) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٣٤٦/٤-٣٤٧.
- (٧٩) الكتاب: ٦١٨/٣، وشرح المفصل: ٣٢٩/٣، وفيهما أنه جمع أُوطب.
- (٨٠) ينظر: ليس في كلام العرب: ٣٣٠.
- (٨١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٣٧٣/٥، ولم نجد في موضوعات الجمع من شرح السيرافي لكتاب سيويه ١٤٣/٤-١٦٠، ٣٠٢-٣٩٨.
- (٨٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: ٥٣٦.
- (٨٣) شرح المفصل: ٢٥٨/٣.
- (٨٤) ينظر على سبيل التمثيل: المقتضب: ١٤٧/٣، والكامل: ١٢٢٠/٣.
- (٨٥) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن التُّستري الكاتب (ت٣٦١هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي: ٦٨.
- (٨٦) ينظر: الكتاب: ٦١٩/٣.
- (٨٧) شرح كتاب سيويه: ٣٥٩/٤، وقبل قوله: (جمعوها) فاء استغنيت عنها.
- (٨٨) ينظر: شرح المفصل: ٣٣١/٣.
- (٨٩) التعليقات والنوادر، أبو علي هارون بن زكريا الهجري، دراسة وتحقيق: الدكتور حمود عبد الأمير الحمادي: ٢١٨، والآيات: المجتمعات أو المنضم بعضهن إلى بعض، والشواذر: واحدها شوذر، وهو نوع ساذج من لباس المرأة لا كمين له، قال ابن منظور في تعريفه: (وهو برد يُشق ثم تلقى المرأة في عنقها من غير كمين ولا جيب)، والمهم في هذا التعريف قوله: (يُشق) و(ثم تلقى) إذ يفهم منه أنه لا يعد من الثياب أو نحوها مما يخاط ويلبس، وذكر أنه فارسي أصله (شاذر) أو (جاذر)، وذكر ابن معصوم المدني أنه مُعرب (شاذر)، وذكر الزبيدي أن أصله

(جادر) - هكذا بغير ضبط، وهذا كله يُذكرنا بالذي تلبسه نساؤنا في الصلاة، والذي تتخذه المرأة الإيرانية حجاباً، الذي يقال له: (جادر) بالجيم الفارسية، ونقل الأزهري عن الليث أنه (ثوبٌ تخبُّ به المرأةُ والجاريةُ إلى طرفِ عضدها)، بمعنى أنه يغطي صدرها، فيكون الشاعر قد شبه القطا في تقبُّض أجنحتها وانضمامها بهذه الشواذر التي رفعتها أئداء بارزة. ينظر: تهذيب اللغة: ٣٣٤/١١، ولسان العرب: ٢٢٢٠/٤، والطراز الأول: ١٦٢/٨، وتاج العروس من جواهر القاموس: ١٥١-١٥٠/١٢، وفي لسان العرب وتاج العروس (تجتابه) بدل (تخبُّ به) من قول الأزهري، وهو أليق لأنه بمعنى (تقطعه)، وهو يناسب قولهم في تعريفه: (يُشَقُّ)، وآخر ما يُذكر هنا أن القول الذي نسبته الأزهري إلى الليث غير موجود في (العين).

(٩٠) المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة: ٣٣٩/١.

(٩١) النوادر في اللغة: ٥٤٧.

(٩٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي: ٤٠٦/١، ويروى (سراويلاتها) بدل (سرايلاتها)، وقد أثبتنا هذه الرواية لما نقله الواحدي من أن أبا الطيب قالها هكذا ثم غيّرت عليه. ينظر: المصدر السابق: ٤٠٩/١.

(٩٣) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٩٦/٢٩.

(٩٤) ينظر: معجم الأدباء: ١٦٦٠/٤.

(٩٥) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي: ٤٠٩/١.

(٩٦) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: ٥٩.

(٩٧) الأمالي، لأبي علي القالي: ٢٩٣/٢.

(٩٨) على عد واحد ثمرة مثل رقبة ورقاب، أما إذا عددنا واحده ثمراً فلا خلاف في دلالة على أنواعه.

(٩٩) قال في المحكم والمحيط الأعظم ٤٨٤/١ بعد أن ذكر خمسة جموع للغسل: (وذلك إذا أردت أنواعه).

(١٠٠) الأكل هنا مصدر يقع على المفعول، ولم يرد في تاج العروس بهذا المعنى، ويمكن أن يفاد من قول ابن الرومي (ت ٢٨٣هـ) في ديوانه ١٩٢/١:

عندهم كل ما اشتهو من الآ كالأشربات والأشواب

- (١٠١) أساس البلاغة: ١٣٠/٢.
- (١٠٢) ينظر: الكتاب: ١١٦/٣.
- (١٠٣) شرح التسهيل: ١١٢/١.
- (١٠٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٤١/٧.
- (١٠٥) ليس في كلام العرب: ٣٢٩.
- (١٠٦) ينظر: الطراز الأول: ٤٧/٣، وتاج العروس من جواهر القاموس: ١٦١/٤.

قائمة المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨.
 ٢. أساس البلاغة، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
 ٣. إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.
 ٤. الأمالي، أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
 ٥. البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، الجزء الثاني (المجلد الأول)، تحقيق ودراسة: الدكتور صالح حسين العايد، ط ١، ١٤٢١هـ.
 ٦. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق جماعة من المحققين، ومراجعة جماعة من الأساتذة، الكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١.
 ٧. تحصيل عين الذهب، الأعلام الشتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، ١٩٩٢.
 ٨. التعليقات والنوادر، أبو علي الهجري (من رجال القرن الثالث للهجرة)، دراسة وتحقيق: الدكتور حمود عبد الأمير الحمادي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠.
 ٩. التكملة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، ١٩٨١.

١٠. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق جماعة من المحققين، ومراجعة جماعة من الأساتذة، القاهرة، ١٩٦٤-١٩٦٧.
١١. جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
١٢. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجايي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤.
١٣. ديوان ابن الرومي، شرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢.
١٤. ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي، علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٤.
١٥. ديوان البحري، دار صادر، بيروت.
١٦. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.
١٧. ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.
١٨. ديوان الحماسة، أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠.
١٩. ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمعه وحققه: الدكتور محمد شفيق البيطار، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠.
٢٠. ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية في دمشق، ط١، ١٩٧٢.
٢١. ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
٢٢. ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشتمري، تحقيق: دُرَيَّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، ط٢، ٢٠٠٠.
٢٣. ديوان نابغة بني شيان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٣٢.
٢٤. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٥.

٢٥. الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩.
٢٦. الشافية في علم التصريف، جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، ١٩٩٥.
٢٧. شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري (ت٢٧٥هـ)، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٨. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠.
٢٩. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المرادي (ت٧٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٨.
٣٠. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
٣١. شرح ديوان حسن بن ثابت الأنصاري، ضبط الديوان وصححه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠.
٣٢. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة: أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
٣٣. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
٣٤. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
٣٥. شرح شواهد الإيضاح، عبد الله بن بري، تقديم وتحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١٩٨٥.
٣٦. شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
٣٧. شرح المفصل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٣٨. شعر أبي زيد الطائي، جمعه وحققه: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧.
٣٩. شعر عبدة بن الطيب، الدكتور يحيى الجبوري، دار الترية، بغداد، ١٩٧٣.
٤٠. شعر عوف بن الأحوص، شاكر العاشور، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠١١.
٤١. شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: الدكتور داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩.
٤٢. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠.
٤٣. الطراز الأول، ابن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مشهد - قم، ط١، ١٤٢٦هـ - ١٤٣٥هـ.
٤٤. الكامل، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧.
٤٥. كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠-١٩٨٥.
٤٦. الكتاب، كتاب سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
٤٧. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
٤٨. ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩.
٤٩. متن اللغة، أحمد رضا (ت١٩٥٣م)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٨.
٥٠. مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني (ت٥١٨هـ)، حققه وفصله وضبط غرائب وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت.
٥١. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

٥٢. المخصص، ابن سيده، تصحيح: مكتب التحقيق في دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
٥٣. المذكر والمؤنث، ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٨١.
٥٤. المذكر والمؤنث، ابن التُّستري (ت٣٦١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي في القاهرة، ودار الرفاعي في الرياض، ط١، ١٩٨٣.
٥٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، ط١، ١٩٨٤.
٥٦. معجم الأدباء، ياقوت الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٥٧. المعجم الكبير، تُعدُّه لجنة في مجمع اللغة العربية في القاهرة.
٥٨. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤.
٥٩. المفصل في علم العربية، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
٦٠. المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٧.
٦١. المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤.
٦٢. المنقوص والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦.
٦٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٣.
٦٤. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت - القاهرة، ط١، ١٩٨١.

٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.